فتوقّفَ أو فكّر أو اسْتَمْهل لكان أمرُه في ذلك عند أهل الفضل هَيّناً لكن لو قيل له مكان (لهنك) : ما أصلُ القَسَم وكم حروفه (وما الحروف المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً) فلم يُجب لَحُكم عليه بأنه لم يشَامّ صناعة النحو قط .

فهذا الفصلُ بين الأمرين .

ثم قال : والذي جَمَعْناه في مؤلّفنا هذا مفرّقٌ في أصناف كُتب العلماء المتقدمين (رضي اللّه عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء) وإنما لنا فيه اختصار مبسوطٍ أو بسطُ مخْتَصر أو شرحُ مُشْكل أو جَمْعُ مُتَفَرّق .

انتهى .

وبمثل قوله أقولُ في هذا الكتاب وهذا حين الشروع في المقصود بعَوْن اللّه المعبود .

النوع الأول .

معرفة الصحيح ويقال له الثابت والمحفوظ .

فيه مسائل : .

- الأولى - في حدّ اللغة وتصريفها : .

قال أبو الفتح ابن جني في الخصائص : حدّ اللغة أصواتٌ يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم .

ثم قال : وأما تَصْريفها فهي فُعْلة من لَغَوْت أي تَكلّمت وأصلها لغوة ككُرَة وقُلَة وثُبَة كلّها لاماتها واوات (لقولهم كروت بالكرة وقلوت بالقلة ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب) .

وقالوا فيها لُغاتٌ ولُغُون كثُبَات